**الاراضي الفلسطينية محور الصراع الرئيسي**

**في مواجهة الاحتلال والكولوينالية**

**" تصور قابل للتطوير "**

**بقلم / محسن ابو رمضان**

عندما أقرت الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة اسرائيل عام 48 اشترطت ذلك بقيامها بتنفيذ حق عودة اللاجئين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ، علماً بأن الأمم المتحدة كانت قد تبنت قرار تقسيم فلسطين عام 47 ليتوزع 56% لدولة اسرائيل و44 % للدولة الفلسطينية.

لقد أدى تأسيس دولة اسرائيل إلى تشتيت الشعب الفلسطيني وتوزيعه على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهم جزء من فلسطين التاريخية اضافة إلى بلدان اللجوء والشتات العربية والدولية.

لم تكتف اسرائيل بذلك بل قامت بشن عدوان حزيران عام 67 على البلدان العربية وقد ادى ذلك إلى احتلال باقي الأراضي الفلسطينية " أي الضفة الغربية التي كانت جزءً من المملكة الاردنية الهاشمية وقطاع غزة الذي كان يدار من قبل الإدارة المصرية إلى جانب أجزاء من مصر وسوريا ولبنان.

أدى عدوان حزيران عام 67 لبسط سلطة الاحتلال الاسرائيلي على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقد ساهم ذلك وبصورة قسرية غير مقصودة في تعميق الترابط بين كل من ابناء الشعب الفلسطيني بالمنطقتين وتعزيز مقومات النسيج الوطني والاجتماعي الموحد معززاً ذلك ببناء مؤسسات وقوى وفاعليات ثقافية واجتماعية مشتركة ساهمت في بلورة عناصر متكاملة عبر وحدة الشعب و الارض والمؤسسات لبناء هوية فلسطينية وبنية تحتية للدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد تداخل العامل الذاتي المجسد بتفعيل الروابط الشعبية الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب تنامي التصور الفلسطيني بأهمية وأولوية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 67 مجسداً بالبرنامج المرحلي الفلسطيني ومعززاً بقرارات التأييد عربياً ودولياً من خلال الاعتراف ب م.ت.ف ممثلاً شرعيا وحيداً لشعبنا في كافة أماكن تواجده على الصعد العربية والدولية.

لقد ترسخت فكرة اقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران عام 67 أي " بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس " عبر وثيقة الاستقلال 88 الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر والتي تم تسميتها بدورة الانتفاضة تلك الانتفاضة التي حظيت بتأييد على المستوى العربي والدولي والتي قربت من إمكانية إقامة الدولة إلى الواقع الممكن بسبب زخمها وطابعها الشعبي وعمقها الديمقراطي ورسالتها الوطنية التحررية.

كان الهدف الفلسطيني من اتفاق اوسلو العمل على تأسيس السلطة الوطنية والتي كان يفترض ان تنتهي مرحلتها الانتقالية في ايار عام 99 من اجل الاعلان عبر هذا العام عن اقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 67.

عملت اسرائيل على استدامة السلطة الوطنية بوصفها سلطة حكم إداري ذاتي للسكان من اجل تخفيف اعباء الاحتلال التي تلزمها بها وثيقة جنيف الرابعة لتصبح تلك المسؤولية ملقاة على عاتق السلطة وأموال المانحين ، وقد استغلت اسرائيل المفاوضات مع السلطة كغطاء لفرض الوقائع على الأرض عبر الاستمرار في الأنشطة الاستيطانية ومصادرة الاراضي وتهويد القدس واقامة منظومة من المعازل والكنتونات وبناء جدار الضم والتوسع في حدود الضفة الغربية وأراضي عام 67.

لقد تضاعفت مساحات الأراضي المصادرة لأغراض الاستيطان بالضفة الغربية وتضاعف أعداد المستوطنين الذين يقطنونها وقامت اسرائيل بالسيطرة على أراضي الاغوار والتي تقدر مساحتها ب 23 % من اراضي الضفة الغربية والتي تعتبر سلة غذاء كاملة للفلسطينيين لتحقيق الأمن الغذائي ، وقامت بالسيطرة كذلك على أحواض المياه أي حوالي 80% من مياه الضفة الغربية ، وأصبحت حصة الفلسطيني المقيم بالضفة الغربية 1 – 15 من حصة المستوطن الاسرائيلي الذي يعيش في واحدة من المستوطنات غير الشرعية المقامة بالضفة الغربية.

تعمل إسرائيل على تقويض فكرة الدولة المستقلة عبر الإمعان في فصل القطاع عن الضفة، وفي بناء المستوطنات وزج التجمعات السكانية الفلسطينية في معازل على مساحة لا تتجاوز ال 58 % من أراضي عام 67 ، علماً بأن إجراءاتها استمرت في قطاع غزة حتى بعد تنفيذ خطة اعادة الانتشار عنه في عام 2005 ، فهي تسيطر على ما تسميه المنطقة العازلة وهي منطقة محظورة الدخول بفعل القوة الاحتلالية الغاشمة بمساحة حوالي 500م2 عن الحدود الشمالية والشرقية من القطاع وتمنع الصياديين من الصيد إلا لمساحة محددة لا تتجاوز ثلاثة اميال بحرية ، بما يفرض مضايقات على نشاطات المزارعين والصياديين ويؤثر على الأمن الغذائي.

استمرت اسرائيل بإجراءاتها العدوانية تجاه الصيادين والمزارعين على الرغم من توقيع اتفاق التهدئة على اثر العدوان الوحشي الذي شنته على القطاع واستمر لمدة ثمانية أيام في نوفمبر /2012 فهي ما زالت تستهدف المزارعين والصيادين وقد استشهد 4 من المزارعين وجرج العديد منهم حتى الآن إلى جانب مطاردة الصيادين وتفجير زوارقهم بالمنطقة التي يفترض أنها اصبحت مسموحة لهم بالصيد خلالها.

علماً بأن اتفاق التهدئة أكد على حق الصيادين بالصيد لمساحة 6 أميال بحرية بدلاً من ثلاثة كما أكد على حق المزارعين بالوصول للمنطقة محظورة الدخول ايضا بحرية كاملة.

من المعروف أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون قدرة الشعب المحدد من السيطرة على حدوده وموارده الطبيعية والتحكم في حركة المعابر والأفراد والبضائع ،وعليه فإن حرمان الشعب الفلسطيني من تلك القدرة عبر مصادرة موارده من أراضي ومياه وثروات يعتبر سبب رئيسي باتجاه تعميق التبعية والاستلاب وتقهقر التنمية التي أكدت مؤشراتها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والمديونية والعجز في ظل سلطة حكم إداري ذاتي للسكان مقيدة وغير قادرة على التصدي بالموارد المتاحة لها لتحديات التنمية ،إن السيطرة على الأرض الفلسطينية لصالح الاستيطان الكولوينالي التوسعي ساهم ايضاً بتشويه البيئة والأضرار بها من خلال قلع الاشجار وتقليص المساحة الخضراء إلى جانب نهب المياه ، بما ساهم في الإضرار بالحالة التنموية والبيئة معاً جراء تلك السياسة الاحتلالية.

إن الصراع على الأرض الفلسطينية ومواردها يعبر عن مواجهة شعب لاستعمار كولونيالي توسعي واستيطاني يهدف إلى تهميش وافقار الشعب الفلسطيني في سياسة احتلالية منهجية تهدف إلى تعميق التبعية وتعطيل مسارات وديناميات التنمية وتؤدي إلى فقدان المقومات الاقتصادية والحيوية لاقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 67.